TD/B/WP(XXXV)/Misc.1/Rev.1
13 March 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل
والميزانية البرنامجية
الدورة الخامسة والثلاثون، الجزء الأول
جنيف، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٠
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض الباب الخاص بالأونكتاد في الخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥

مشروع من إعداد أمانة الأونكتاد

البرنامج ٩- التجارة والتنمية

١- الهدف العام من البرنامج هو دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على نحو يعزز فرص التنمية التي تتيحها عملية العولمة والمساعدة في الوقت نفسه، عن طريق الحوار المفتوح، في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين. وتُستمد الولايات الخاصة بهذا البرنامج من دور أمانة الأونكتاد والمسؤوليات التي تسندها إليها الجمعية العامة، بدءاً بقرارها ١٩٩٥ (د-١٩) الذي أنشئ به الأونكتاد، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يُعقد كل أربع سنوات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية. وترد الولايات الرئيسية للسنوات الأربع المقبلة في "إعلان بانكوك: الحوار العالمي والمشاركة الدينامية"، و"خطة العمل" اللذين اعتمدهما الأونكتاد في دورته العاشرة في شباط/فبراير ٢٠٠٠ (TD/386 و387).

٢- وسيتولى تنفيذ البرنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وتُستمد الولاية الأصلية للمركز من قرار الجمعية العامة ٢٢٩٧ (د-٢٢). وأكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د-٥٥)، دور مركز التجارة الدولية بوصفه مركز التنسيق لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال النهوض بالتجارة. ويتلقى مركز التجارة الدولية التوجيه، في مجال السياسة العامة، من هيئتيه الأم، الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، ويتبع التوجيهات العامة التي تصدر عن الاجتماعات السنوية للفريق الاستشاري المشترك، وهو هيئة حكومية دولية مفتوحة لاشتراك الدول الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

٣- ولقد اعترفت الحكومات في مؤتمر الأونكتاد العاشر بأن ضمان تمتع البلدان جميعها بفوائد العولمة يتطلب التصدي لتحديات معقدة في مجال السياسة العامة. وتنبع هذه التحديات، وبخاصة على صعيد الاقتصاد الكلي، من تزايد ترابط مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، وبخاصة التجارة والتمويل والاستثمار، والمخاطر التي تصاحب أحيانا الجانب السلبي من هذا الترابط. وأكدت الحكومات من جديد أن الأونكتاد، بوصفه مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، يتمتع بوضع متميز يمكّنه من دراسة هذه القضايا وبناء توافق آراء بشأن السياسات من منظور إنمائي في عالم سائر في طريق العولمة.

٤- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يعمل الأونكتاد بوصفه محفلاً للمناقشات الحكومية الدولية، تعززها المناقشات مع الخبراء، بهدف بناء توافق في الآراء؛ ويضطلع بأعمال بحث وتحليل تستهدف، ضمن أمور أخرى، تقديم مساهمات فنية لفائدة هذه المناقشات؛ ويقدم مساعدة تقنية تلبي تلبية دقيقة احتياجات البلدان المستفيدة، مع التركيز على بناء القدرات. وسيتم التركيز على أربعة مجالات من النشاط: العولمة والتنمية؛ والاستثمار؛ وتطوير المشاريع والتكنولوجيا؛ والاتجار بالبضائع والخدمات وقضايا السلع الأساسية؛ والهياكل الأساسية للخدمات لأغراض التنمية والكفاءة في التجارة. ويراعى في الاستراتيجية الواجب اتباعها تأكيد الحكومات في مؤتمر الأونكتاد العاشر على دور الأونكتاد بوصفه مركز التنسيق لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا أقل البلدان نموا، وتأكيدها على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وعلى الأخذ بمنظور جنساني يهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في كافة القطاعات الاقتصادية. وسوف تراعى أيضاً حاجات ومصالح البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والاقتصادات الضعيفة هيكلياً والأكثر عرضةً للخطر، والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، كما هو محدد في الجزء الثاني من خطة العمل. وسيقيم الأونكتاد، في عمله، حواراً مفتوحاً مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية وأعضاء البرلمانات بهدف مواجهة تحديات العولمة وفرصها وإحراز تقدم صوب عالم أفضل وأكثر إنصافاً.

٥- وسيهتم مركز التجارة الدولية، من جانبه، بتكملة جهود الهيئتين الأم، الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، في إعداد البحوث والسياسات ووضع القواعد، وذلك بالتركيز على القضايا التنفيذية المتعلقة بتوفير المعلومات وتطوير المنتجات والأسواق والتنمية المؤسسية وتقديم خدمات الدعم لأغراض النهوض بالتجارة وتنمية الصادرات وإدارة عمليات الشراء والإمداد على الصعيد الدولي.

٦- وسيتولى الأونكتاد مسؤولية البرامج الفرعية ١ إلى ٥، بينما سيتولى مركز التجارة الدولية مسؤولية البرنامج الفرعي ٦[(١)].

---

(١) سيناقش الفريق الاستشاري المشترك لمركز التجارة الدولية البرنامج الفرعي ٦ في دورته القادمة، وبالتالي، فإن البرنامج الفرعي غير مدرج في هذه الوثيقة.

البرنامج الفرعي ٩-١: العولمة والترابط والتنمية

٧- ترد الولاية الرئيسية الخاصة بهذا البرنامج الفرعي في الفرع الثاني - ألف من "خطة العمل" (TD/386) وستنفذ وفقا للهدف والاستراتيجية التاليين:

ألف - العولمة والترابط والتنمية

الهدف

٨- هدف البرنامج الفرعي هو تيسير المناقشات الدولية حول تطور وإدارة العولمة والمساعدة على وضع سياسات واستراتيجيات على المستويين الوطني والدولي تفضي إلى التنمية في وجه التحديات الناشئة عن التكامل الاقتصادي العالمي وعن ترابط التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا.

الاستراتيجية

٩- ستكون شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية مسؤولة عن هذا البرنامج الفرعي. وسيهدف البرنامج الفرعي، من خلال نشر الأعمال التحليلية التي تجري في إطاره ومن خلال توفير محفل لتبادل الآراء والمنظورات، إلى الاسهام في زيادة فهم آثار الترابط العالمي وإصلاحات الاقتصاد الكلي والتكييف الهيكلي على النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وإلى زيادة الاتساق في رسم السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي، وإلى تحديد نهج وإجراءات سياسة يكون لها في المقام الأول تأثير ايجابي على النمو والتنمية. ومن بين المسائل التي سيتم تناولها مشاكل ديون البلدان النامية، واتجاهات تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، ودور التكامل الإقليمي. وسيهدف البرنامج الفرعي، من خلال ما سيوفره من تحليل ومساعدة تقنية، إلى دعم البلدان النامية في وضع سياسات مالية وهيكلية محلية سليمة على صعيد الاقتصاد الكلي وفي تعزيز قوى النمو المحلية لديها من خلال تراكم رأس المال والاصلاحات المؤسسية وبناء القدرات. وستقدم مساعدة تقنية محددة بشأن إدارة الديون وبشأن بناء قدرات المؤسسات الفلسطينية. وسيهدف العمل في إطار البرنامج الفرعي إلى المساهمة في تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة وقرارات الجمعية العامة المتصلة بذلك، وإلى التصدي لحاجات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والاقتصادات الضعيفة هيكلياً وسريعة التأثر والصغيرة.

الانجازات المنتظرة

١٠- الانجازات المنتظرة للبرنامج الفرعي هي زيادة فهم القضايا وتحسين قدرة واضعي السياسات على رسم سياسات واستراتيجيات مناسبة بشأن تطور العولمة وإدارتها، والترابط العالمي، وما لهذه القضايا من آثار على سياسات التنمية والاحتمالات المرتقبة لها.

مؤشرات الأداء

١١- سيقاس الأداء، في المقام الأول، بمدى ما يكون للعمل التحليلي الذي يجري في إطار البرنامج الفرعي انعكاس في المحافل الحكومية الدولية ووسائط الاعلام الدولية والأوساط الأكاديمية وغيرها من مؤسسات البحوث التي تناقش فيها السياسات والاستراتيجيات، وبما يُبدى من ردود فعل إزاء العمل الذي يجري في مثل هذه الأماكن، وبدرجة الرضى التي تعرب عنها الجهات المستفيدة من المساعدة التقنية أو بالفوائد الملموسة التي تحققت منها.

باء - تنمية أفريقيا

الهدف

١٢- هدف هذا البرنامج الفرعي هو زيادة فهم مشاكل التنمية الاقتصادية في أفريقيا والإجراءات اللازمة على المستويين الوطني والدولي لتسريع التنمية الأفريقية وإشراك البلدان الأفريقية على نحو أكمل في الاقتصاد العالمي ودمجها على نحو ايجابي في هذا الاقتصاد.

الاستراتيجية

١٣- سينسق البرنامج الفرعي عمل الأونكتاد التحليلي في دعم أهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا وسيساهم في تحقيق التكامل الإقليمي ودون الإقليمي وفي المبادرات الدولية المختلفة الأخرى التي اتخذت فيما يتعلق بأفريقيا، بما في ذلك التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة ومنظماتها الأخرى في سياق المبادرة الخاصة بأفريقيا على صعيد منظومة الأمم المتحدة، وذلك كهيئة تنسيق لمجموعة عناصر المبادرة المتعلقة بالوصول إلى الأسواق التجارية والاستفادة من الفرص التجارية. وستتولى شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية مسؤولية هذا البرنامج الفرعي.

الانجازات المنتظرة

١٤- الانجازات المنتظرة هي زيادة فهم الحكومات الأفريقية والمجتمع الدولي لمتطلبات السياسة الوطنية والعالمية للتنمية الأفريقية، وبخاصة في مجالات خبرة الأونكتاد.

مؤشرات الأداء

١٥- سيقاس الأداء، في المقام الأول، بنوعية المناقشات والنتائج والمبادرات التي تنشأ في الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة وغيرها من المنظمات والمحافل ذات الصلة الأخرى استجابة للعمل المضطلع به في إطار البرنامج الفرعي.

البرنامج الفرعي ٩-٢: الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا

١٦- ترد الولاية الرئيسية الخاصة بهذا البرنامج الفرعي في الفرع الثاني - باء من "خطة العمل" (TD/386)، وستنفذ وفقاً للهدف والاستراتيجية التاليين:

الهدف

١٧- هدف هذا البرنامج الفرعي هو تحسين فهم القضايا وخيارات السياسة في مجالات الاستثمار الدولي، وتدويل المشاريع، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز قدرات البلدان النامية على صوغ وتنفيذ السياسات والتدابير وبرامج العمل في هذه المجالات، وتعزيز فهم القضايا الناشئة بغية زيادة قدرة تلك البلدان على المشاركة في المناقشات والمفاوضات.

الاستراتيجية

١٨- ستكون شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع مسؤولة عن هذا البرنامج الفرعي. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز دوره كمصدر رئيسي للمعلومات والتحليلات الشاملة حول الاستثمار الدولي، مع التركيز على البعد الإنمائي وعلى تكامل قضايا الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع. وسيتم في إطاره إجراء البحوث وتحليل السياسات العامة بهدف تحسين فهم قضايا السياسة الرئيسية المتصلة بدور الاستثمار الأجنبي وببناء القدرات التكنولوجية وتدويل المشاريع. وكما سيتم في إطاره تحليل دور الترتيبات الدولية الهادفة إلى جذب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه وتعزيز المقدرة التكنولوجية والنهوض بالمشاريع، وتوفير الدعم الدولي لإيجاد توافق آراء حول هذا الدور. وسيركز البرنامج الفرعي، من خلال المساعدة التقنية المقدمة في إطاره، على زيادة القدرة الوطنية على صوغ وتنفيذ سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه وعلى تعزيز القدرات التكنولوجية وتشجيع تنمية المشاريع.

الانجازات المنتظرة

١٩- الانجازات المنتظرة هي تحسين فهم القضايا المتصلة بالاستثمار الدولي وتدويل المشاريع ونقل التكنولوجيا، وتحسين قدرة واضعي السياسات على رسم سياسات واستراتيجيات مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه وعلى تعزيز القدرات التكنولوجية وعلى تشجيع تنمية المشاريع على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

مؤشرات الأداء

٢٠- سيقاس الأداء، في المقام الأول، بمدى ما سيكون للعمل البحثي والتحليلي المضطلع به في إطار البرنامج الفرعي انعكاس في المحافل الحكومية الدولية ووسائط الإعلام الدولية والسياسات والاستراتيجيات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وبخاصة من خلال تحسين قدرة البلدان النامية على تحديد شواغلها في هذه المجالات، وبناء الثقة وتوافق الآراء في معالجة تلك الشواغل في المحافل المناسبة في عملية صوغ القواعد والضوابط الدولية في مجالات الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا.

البرنامج الفرعي ٩-٣: التجارة الدولية

٢١- ترد الولاية الرئيسية لهذا البرنامج الفرعي في الفرع الثاني - جيم من "خطة العمل" (TD/386) وستُنفذ هذه الولاية وفقاً للهدف والاستراتيجية التاليين.

الهدف

٢٢- هدف هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة البلدان النامية على الاندماج بوجه أكمل في النظام التجاري الدولي والاستفادة منه.

الاستراتيجية

٢٣- ستتولى شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية المسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي. وستشمل الاستراتيجية ما يلي: البحث المبني على التجربة العملية وتحليل السياسات العامة فيما يتصل بأبعاد التنمية لنظام التجارة المتعدد الأطراف، بما في ذلك توفير أقصى ما يمكن من فرص الوصول إلى الأسواق للبلدان النامية، وبشكل خاص أقل البلدان نمواً، وآثار قواعد التجارة المتعددة الأطراف القائمة والناشئة؛ ودعم البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بما في ذلك المفاوضات بشأن الزراعة، ومواصلة السعي إلى تحقيق التكامل الإقليمي؛ وتحليل المسائل ذات الصلة بتحرير التجارة في قطاع الخدمات، وبالمقترحات الدولية بشأن التجارة الإلكترونية؛ ودعم التوافق الحكومي الدولي في الآراء في مجال التجارة عن طريق تيسير وضع جدول أعمال إيجابي

للبلدان النامية في المفاوضات التجارية المقبلة؛ ومساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحديد أدوات فعالة للسياسة التجارية لأغراض التنمية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتوسيع التجارة فيما بينها؛ وتوفير التدريب للبلدان النامية والبلدان التي يهمها الأمر والتي لها اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية، بشأن المسائل الرئيسية المدرجة على جدول أعمال التجارة الدولية؛ وتمكين البلدان النامية من مواجهة قوانين وسياسات المنافسة، ومسائل حماية المستهلك، بما في ذلك العلاقة بين المنافسة والقدرة على المنافسة وجوانب المنافسة ذات الصلة بالتجارة؛ ومساعدة البلدان النامية على تطوير قطاعاتها للسلع الأساسية ذات الوجهة التصديرية؛ والمساعدة على تأمين التوازن في نقاش التجارة والبيئة عن طريق إبراز المسائل التي تهم البلدان النامية، وتعزيز البُعد الإنمائي وتحديد المسائل التي من شأنها أن تحقق منافع محتملة للبلدان النامية، بما في ذلك في مجالات الصحة العامة، والتنوع الحيوي، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، والتكنولوجيا الأحيائية.

الإنجازات المنتظرة

٢٤- تتمثل الإنجازات المنتظرة في تعزيز قدرات البلدان النامية على وضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة والملاءمة بينها وتنفيذها للمشاركة على نحو فعال في التجارة الدولية والإفادة منها بأقصى ما يمكن، بما في ذلك تعزيز القدرات من أجل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

مؤشرات الأداء

٢٥- سيُقاس الأداء أساساً بتحسين فهم المسائل الحالية والناشئة في التجارة الدولية ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، وتعزيز القدرة على التطرق لهذه المشاغل في مجالات الزراعة، والخدمات، والتجارة الإلكترونية، وقوانين وسياسات المنافسة، والصلة بين التجارة والبيئة والتنمية، بما في ذلك عن طريق مزيد فعالية مشاركة البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الإقليمية ودون الإقليمية.

البرنامج الفرعي ٩-٤: البُنى التحتية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية

٢٦- ترد الولاية الرئيسية لهذا البرنامج الفرعي في الفرع ثانياً - دال من "خطة العمل" (TD/386)، وستُنفذ هذه الولاية وفقاً للهدف والاستراتيجية التاليين.

الهدف

٢٧- هدف هذا البرنامج الفرعي هو تعزيز قدرة البلدان النامية على تحسين قدرتها على المنافسة في التجارة الدولية عن طريق إقامة بُنى تحتية فعالة لخدمات دعم التجارة، ولا سيما من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات.

الاستراتيجية

٢٨- ستكون شعبة البُنى التحتية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة مسؤولة عن هذا البرنامج الفرعي. وسيهدف البرنامج الفرعي إلى مساعدة البلدان النامية من خلال تحليل السياسات العامة، وبناء التوافق في الآراء، وبرامج المساعدة التقنية لإقامة خدمات داعمة للتجارة أكثر فعالية في مجالات الجمارك، والنقل، والخدمات المصرفية، والتأمين، والسياحة، وتعزيز توافر المهارات والمعارف والكفاءات ذات الصلة بالتجارة الخارجية. وسيوضع التأكيد على ما يلي: تقديم المساعدة لتيسير التجارة من خلال زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات واستخدامها بمزيد من الفعالية، ولا سيما منها جوانب التجارة الإلكترونية ذات الصلة بالتنمية؛ وتقديم المساعدة للمؤسسات والشركات الحكومية ودعم ربطها الشبكي بالمؤسسات الأكاديمية، من أجل تعزيز تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك البُعد المتعلق بنوع الجنس، وجعل المؤسسات تستفيد بأقصى ما يمكن من أنشطة تنمية الموارد البشرية.

الإنجازات المنتظرة

٢٩- تتمثل الإنجازات المنتظرة في تأمين خدمات داعمة للتجارة أكثر فاعلية وتنمية للموارد البشرية أكثر جدوى في البلدان المستفيدة من المساعدة التقنية، وتحسين فهم خيارات واستراتيجيات السياسات العامة في هذه المجالات.

مؤشرات الأداء

٣٠- سيُقاس الأداء بمؤشرات فعالية وأثر كل برنامج أو مشروع من برامج ومشاريع المساعدة التقنية المحددة، وفق ما هو معرف في وثيقة المشروع ذي الصلة، وبنوعية الدعم المقدم للاجتماعات الحكومية الدولية ولاجتماعات الخبراء، كما ينعكس ذلك في نتائج هذه الاجتماعات وتعليقاتها.

البرنامج الفرعي ٩-٥: أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة

٣١- ترد ولاية هذا البرنامج الفرعي الرئيسية في الفرع الثاني - هاء من "خطة العمل" (TD/386)، وكذلك في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة، وستُنفذ الولاية وفقاً للهدف والاستراتيجية التاليين.

الهدف

٣٢- هدف هذا البرنامج الفرعي هو المساهمة في اندماج ومشاركة أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة على نحو تدريجي ونافع في الاقتصاد العالمي ونظام التجارة الدولي، وذلك في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والسلع الأساسية والتكنولوجيا.

الاستراتيجية

٣٣- سيكون مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة مسؤولاً عن هذا البرنامج الفرعي. وسيواصل السعي إلى تحقيق هدفه بمتابعة ورصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن أقل البلدان نمواً، وقرارات الجمعية العامة وغيرها من المبادرات الدولية، وعن طريق النهوض بتنسيق تنفيذها على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها. وسيشجع أيضاً تنفيذ الإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور وبين مجتمع المانحين، وسيساهم في تنفيذ الجوانب ذات الصلة لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة. وسيساهم في نظر الجمعية العامة وسائر المحافل الحكومية الدولية ذات الصلة في المشاكل المحددة التي تنفرد بها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، وسيُنسق أنشطة التعاون التقني مع الأونكتاد لصالح هذه البلدان.

الإنجازات المنتظرة

٣٤- فيما يلي الإنجازات المنتظرة: التنفيذ الفعلي لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن أقل البلدان نمواً؛ والتقدم المحرز في تنفيذ الإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية والمانحين؛ المساهمة الفعلية في تنفيذ برنامج عمل بربادوس في الجوانب ذات الصلة بالأونكتاد؛ تركيز وحسن تنسيق المساعدة التقنية المقدمة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، من أجل اندماجها النافع في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي.

مؤشرات الأداء

٣٥- سيُقاس الأداء أساساً بمدى انعكاس عمل البرنامج الفرعي في المحافل الحكومية الدولية ووسائل الإعلام الدولية، وبنوعية دعم المداولات والمناقشات الحكومية الدولية كما تنعكس في نتائج الهيئات الحكومية الدولية وتعليقاتها، وبتحسين تنسيق المساعدة التقنية، كما ينعكس ذلك في قبول النهج المتكامل وفعاليته.

- - - - -